الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.24/Rev.1
29 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

كوستاريكا* وكولومبيا**: مشروع قرار منقح

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة[١] المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٢]، فضلا عن الاتفاقات الدولية الأخرى المتصلة بالتعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ولمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٢) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء ثانيا.

291196 291196 96-34441

9634441

وإذ تلاحظ التحسن في حالة ديون عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني من الثمانينات وما أسهمت به الاستراتيجية المتطورة للديون في هذا التحسن، وإذ تحيط علما مع التقدير بتدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار كل من نادي باريس عن طريق إلغائها لعبء الديون الرسمية الثنائية أو تخفيفها بما يعادل ذلك الإلغاء، وإذ ترحب بتدابير تخفيف عبء الدين المتزايدة الإيجابية التي اتخذها نادي باريس على أساس شروط نابولي المؤرخة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع لهذه المبادرات التي ستعزز مساعدة البلدان النامية، لا سيما أفقر البلدان وأثقلها ديونا، وخاصة في أفريقيا، في جهودها التي تبذلها لتحسين حالة ديونها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تؤكد أهمية مواصلة البلدان المدينة متابعة وتكثيف جهودها فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق، وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، بهدف زيادة الوفورات والاستثمارات، وخفض التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة الحاجة إلى معالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، ومراعاة مميزات كل بلد على حدة، فضلا عن ضعف الشرائح الأفقر من سكانها،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا في جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع ديون كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج دائم وإنمائي المنحى ومنصف وفعال، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بصورة كاملة حتى الآن حلولا دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تلاحظ، في الوقت الذي تعالج فيه مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، الحالة في بعض البلدان الدائنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية،

وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا والهياكل الأساسية التكنولوجية، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للبلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٦[٣]؛

٢ - تسلم بأن الحلول الدائمة والإنمائية المنحى والمنصفة والفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

٣ - تلاحظ أن من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير جديدة ومحددة والتنفيذ السريع لنهج مبتكرة، فيما يتعلق بالإسهام في إيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا؛

٤ - تشدد على أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وعلى ضرورة قيام المجتمع الدولي بالعمل على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية عن طريق جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتوفير إشراف فعال على أسعار الفائدة الدولية وزيادة تدفق الموارد، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا للبلدان النامية؛

٥ - تشدد أيضا على ضرورة قيام البلدان النامية بمواصلة تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وشفافة وإنمائية المنحى فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي بهدف تيسير خروجها من مشاكل الديون؛

٦ - تشدد على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

٧ - ترحب بمبادرة الديون التي اتخذتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي أيدتها اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي، والمصممة لتمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمؤهلة من تحقيق حالة ديون يمكن تحملها عن طريق العمل المنسق من جانب جميع

---

(٣) A/51/294.

الجهات الدائنة على أساس جهود التكيف التي تبذلها البلدان النامية واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٨ - تعترف بأن تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتطلب موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف، وعليه ينبغي عدم السعي إلى تنفيذها على حساب موارد التنمية؛ بل بجملة أمور منها مساهمة الجهات المانحة الثنائية في الصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ المبادرة، وترحب بالالتزام المتخذ بتوفير هذه الموارد الإضافية وآخذة في الاعتبار احتياجات البلدان النامية التي تلبى من خلال الأنشطة الإنمائية الجارية؛

٩ - تشدد على الحاجة الماسة الى قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم الدعم الذي تحتاج إليه وتستحقه مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبتنفيذها بمرونة لضمان أخذ الآداء الذي تحقق بالفعل في الاعتبار عند تحديد مدة التكيُّف اللازمة للوصول، بمساعدة جميع الجهات الدائنة، الى مخرج من إعادة جدولة الديون؛

١٠ - تشدد على أهمية تنفيذ معايير الأهلية المنصوص عليها في المبادرة تنفيذا مرنا وبطريقة شفافة وبمشاركة البلد المدين الكاملة، وتشدد أيضا على أهمية مواصلة التقييم لتحسين شروط معايير الأهلية لضمان التغطية الكافية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١١ - تؤكد أهمية الشفافية ومشاركة البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجري أثناء فترة التكيُّف؛

١٢ - ترحب بالقرار الذي اتخذه نادي باريس بتجاوز شروط نابولي لتخفيض ديون أفقر البلدان وأثقلها ديونا بما في ذلك إعفاءها من بعض أرصدة ديونها وتشدد على الحاجة الى التنفيذ السريع لهذا القرار وتحث جميع الجهات الدائنة الثنائية الأخرى على تقديم مساهمات مشابهة في إطار الجهود المنسقة التي تبذلها جميع البلدان؛

١٣ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل؛

١٤ - تدعو البلدان الدائنة، ومصارف القطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الى النظر، ضمن حدود اختصاصاتها، في مواصلة القيام بمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع

للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المستوفية للشروط على تخفيض ديونها التجارية؛

١٥ - تدعو صندوق النقد الدولي الى أن يواصل ابتداع تدابير وإجراءات ملموسة للتصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية المديونة، بما في ذلك تقديم مساهمات ثنائية وأن ينظر عند الاقتضاء في تحقيق الإدارة المثلى لاحتياطياته بهدف تيسير تمويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز؛

١٦ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف الفترة[٤] للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في التسعينات لأقل البلدان نموا[٥] وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

١٧ - تلاحظ مع القلق البالغ استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك خاصة تلك الموجودة في أفريقيا، و [تحث] [تشجع] الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة معالجة التزاماتها بفعالية؛

١٨ - تشدد على أهمية مواصلة عمليات الإقراض بشروط تساهلية التي يقوم بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان المنخفضة الدخل؛

١٩ - تشدد أيضا على الحاجة الى تدفقات مالية جديدة الى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة الى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما الى أقل البلدان نموا، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتثبيت والتكيف الهيكلي، والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٢٠ - تشدد كذلك على الحاجة الملحة الى مواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها بتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الداخل؛

---

(٤) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

(٥) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

٢١ - تطلب الى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، الى اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية المتصلة بمسألة الديون الخارجية؛

٢٢ - تطلب الى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بمتابعة مبادرة الديون التي اتخذتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن كثب، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن تنفيذ المبادرة وتنفيذ هذا القرار.

— — — — —